Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20–23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

البند 8 من جدول الأعمال

تحديد ملامح المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة

حوار القادة

الجزء الرفيع المستوى

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- شارك في هذا الحدث الرفيع المستوى خمسة محاضرون هم: رئيس الدورة السادسة عشرة للمؤتمر والمستشار الاتحادي لسويسرا، والمديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، ووزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا، ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، ووزير المالية في مصر. وأدارت الأمينة العامة للأونكتاد المناقشة التي تناولت مسألتين محوريتين.

2- وكان السؤال الأول الذي طرحته الأمينة العامة للأونكتاد على المشاركين في حلقة النقاش هو ما هي السمات الرئيسية لتعددية الأطراف "القديمة" التي ينبغي حمايتها في الفترة الانتقالية الحالية وما هي السمات "الجديدة" التي ينبغي الترحيب بها.

3- ورداً على هذا السؤال، شدد كل من رئيس المؤتمر والمستشار الاتحادي لسويسرا ووزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا على أهمية الحفاظ على نظام قائم على القواعد يرتكز على الثقة وعلى إمكانية التنبؤ. وحدد رئيس المؤتمر كذلك الانفتاح والقواعد الواضحة والتوافق في الآراء كقيم ثابتة تدعم العلاقات التجارية الفعالة. وأكد أن التجارة ينبغي أن تسير وفقًا لقواعد واضحة، في حين أن التوافق والكفاءة ضروريان لبناء التعاون. وأعرب وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة عن تأييده لما قاله سلفه، مقترحًا جيلًا جديدًا من القواعد المتعلقة بالشفافية لتعزيز الثقة في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وذكر أن الشفافية تعزز من القدرة على التنبؤ، مما يؤدي بدوره إلى بناء الثقة.

4- ودعت كل من المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا إلى إقامة الشراكات واتباع نهج براغماتي وإنشاء نظام متعدد الأطراف شامل للجميع. وذكَّرت المديرة العامة بأنه بعد الحرب العالمية الثانية، أُرسي الترابط بين الدول والتجارة والأسواق المفتوحة والنفع

الرجاء إعادة الاستعمال

العام كأساس للسلام، وبأن هذا النظام حقق نتائج إيجابية على مدى 80 عامًا. وأشارت إلى ضرورة أن تجسد المؤسسات عالمًا متعدد الأقطاب تشكله قوى اقتصادية جديدة ويتسم بتوسع التجارة بين بلدان الجنوب. فالبلدان النامية تقود حاليًا نسبة كبيرة من النمو العالمي. وأشارت أيضاً إلى أن التجارة في الخدمات والتجارة الرقمية والتجارة الخضراء تتوسع بسرعة.

5- واستندت وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية إلى تلك الاعتبارات، وأثارت نظرية عالم الاقتصاد جوزيف شومبيتر بشأن التدمير الخلاق. وأشارت إلى أن العالم يعيش، وفقاً لتلك النظرية، في حالة استبدال نشط ومرجح للقديم بالجديد. وأن ما نسعى إليه هو نظام حديث متعدد الأطراف ومهيأ لأداء الدور المنوط به. ولطالما دعت الدول الصغيرة إلى إصلاح هياكل الحوكمة العالمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون مجلس الأمن أكثر شمولاً واستجابة وتمثيلاً، كما ينبغي أن يكون الهيكل المالي الدولي أكثر اتساقاً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشجعت على اتباع نهج مقصود وعملي يعترف بأن الاقتصاد العالمي أصبح ببساطة أكثر ترابطًا من أي وقت مضى، وأنه يجب القيام بالأمور بشكل مختلف، مثل إشراك أصحاب مصلحة إضافيين والقطاع الخاص وإقامة شراكات جديدة، فيما يتصل بالتمويل والاستثمار والهياكل الأساسية المرنة والديون. ويتمثل الهدف من ذلك في ضمان أن تكون جميع الاقتصادات ديناميكية ومتجاوبة مع الواقع، من دون تفكيك الآليات التي أثبتت نجاعتها، مع التحلي بالواقعية والتطلع إلى الأمام بدلاً من التشبث بالدفاع عن إنجازات الماضي.

6- وشدد وزير المالية في مصر على ضرورة أن يترجم الترابط إلى إصلاحات ملموسة لأن الدول تحتاج إلى بعضها البعض وتحتاج إلى العمل معًا. وشدد على ضرورة إصلاح النظام إصلاحاً مستمراً، وليس في أوقات الأزمات فحسب. وحدد ثلاث مسائل، كبلدان ودول أعضاء، للارتقاء إلى مستوى التوقعات والأهداف الطموحة لمنظومة الأمم المتحدة، وهي: الرقمنة والابتكار، وتعبئة رأس المال الخاص، وتعبئة الإيرادات المحلية. وكمثال على ذلك، أشار إلى نجاح مصر في زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 36 في المائة، أي حوالي 50 بليون دولار، من دون أعباء إضافية على البلد. وربط رئيس المؤتمر أيضاً بين الإصلاح والترابط، مشيراً إلى ضرورة أن يكون القطاع الخاص جزءاً من الحل. ففي سويسرا، يمول القطاع الخاص ثلثي تكلفة البحوث. وشدد، من ثم، على ضرورة استقطاب الدعم من القطاع الخاص في مواجهة التحديات الكبرى المقبلة، مثل تمويل التكنولوجيات الجديدة والأفكار المبتكرة.

7- وكان السؤال الثاني الذي طرحته الأمين العام للأونكتاد على المحاضرين هو كيف يمكن للتجارة أن تستمر في العمل كمحرك للتنمية المستدامة.

8- ورداً على هذا السؤال، ذكرت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية أنه لا يمكن أن يكون هناك نمو عالمي بلا نمو في التجارة، وأن على الرغم من الارتفاع الأخير في النزعة الحمائية، فإن نسبة 72 في المائة من التجارة العالمية لا تزال تسير وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية. وقال رئيس المؤتمر إن التجارة والتمويل مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، بينما اقترح وزير المالية المصري أنه ينبغي مناقشة التجارة والتمويل والاستثمار معاً، في إطار جدول أعمال واحد متكامل. وأجمع المحاضرون على أن التجارة والتمويل والاستثمار مجالات مترابطة ترابطاً شديداً.

9- وفي الختام، دعت الأمينة العامة للأونكتاد المحاضرين إلى الإدلاء بملاحظات ختامية.

10- وشدد جميع المحاضرين على ضرورة إصلاح التمويل من أجل التنمية لجعله أكثر شمولاً وتأثيراً. وحثّت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية الحكومات على إعادة تخصيص جزء من الإعانات المالية غير الفعالة البالغة 2 تريليون دولار أمريكي للاستفادة من رأس المال الخاص وتمويل أهداف التنمية والمناخ والتجارة، مشيرة إلى ضرورة توسيع نطاق تمويل التجارة ليشمل الشركات البالغة الصغر

والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورائدات الأعمال. وأوضحت أن زيادة إمكانية الحصول على التمويل يمكن أن تضاعف التجارة في بعض المناطق النامية. واتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير الاستثمار من أجل التنمية وسيلةٌ للحد من المخاطر وخفض تكلفة الاستثمار. وأسهب وزير المالية المصري في هذا الموضوع، مشيراً إلى الآليات المبتكرة، مثل مقايضة الديون والديون مقابل الاستثمارات والتمويل المختلط، باعتبارها أدوات حاسمة لتعبئة الموارد على نطاق واسع والحد من مواطن الضعف المرتبطة بالديون.

11- وفيما يتعلق بسلامة البيئة ورأس المال البشري، دعا وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا إلى هجر أسطورة النظام القديم التي مفادها أن تدمير البيئة من شأنه أن يفتح الطريق أمام ازدهار البشرية. وقد نجحت كوستاريكا في مجالات إعادة التشجير والطاقة المتجددة والتنويع، وصولاً إلى المعدات والبرامجيات الطبية الدقيقة للغاية، وهو ما يدل على أن الازدهار والإشراف البيئي يمكن أن يتقدما معاً.

12- وأكد رئيس المؤتمر مجدداً أن التعليم والتدريب المهني يشكلان أيضاً استثمارات، مذكراً المشاركين بأنه بدون موظفين متعلمين تعليماً جيداً ومدربين تدريباً مستمراً لن يكون لدى البلدان الموظفين اللازمين لتطوير الاقتصاد أو الصناعة أو تنميتهما. وأيدت وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا قوله هذا، مشددة على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب، ولا سيما في سد الفجوة الرقمية.